

صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات



الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية - القطاع التجاري
النشرة الشهرية - أبريل ٢٠٢٣ - رقم ٣٥٨



جميع حقوق الطبع و النشر محفوظة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات

يعلن صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات عن إصدار عدد ٢٠٠. كتاب في جميع مراحل الصناعات النسيجية



١ - مبادئ الصناعات النسيجية

٢ - تكنولوجيا غزل القطن

٣ - تحضيرات النسيج

٤ - طرق فحص الألياف

٥ - مراقبة الجودة في مصانع الغزل

٦ - تكنولوجيا النسيج

٧ - مراقبة الجودة في مصانع النسيج

٨ - التراكيب النسيجية وتحليل العينات

٩ - مبادئ تكنولوجيا التريكو

١٠ - التراكيب النسيجية لأقمشة التريكو

١١ - مراقبة الجودة في مصانع التريكو

١٢ - تكنولوجيا التحضيرات الأولية للصباغة والطباعة

١٣ - تكنولوجيا الصباغة

١٤ - مراقبة الجودة في مصانع الصباغة

١٥ - تصميم وإعداد الباترون

١٦ - تكنولوجيا صناعة الملابس

١٧ - مراقبة الجودة في صناعة الملابس

١٨ - الألياف والخیوط الصناعية

١٩ - التكاليف وتطبيقات عملية في صناعة الغزل والنسيج

٢٠ - معجم المصطلحات والتعاريف الفنية

في الصناعات النسيجية

انجليزي - فرنسي - عربي

مراقبة الجودة في مصانع النسيج



مراقبة الجودة في مصانع التريكو



مراقبة الجودة في مصانع الملابس



مبادئ تكنولوجيا التريكو



رئيس اللجنة الدائمة

مهندس / محمود الشامي

مدير عام الصندوق

مهندس / سامي جاد

التحرير

وائل رضا بيومي

مدير الإدارة العامة للبحوث

تامر عبده السعيد

مدير إدارة البحوث

الكتب متاحة بسعر رمزي ٧٥ جنيه للكتاب و ٨٠ جنيه للمعجم بالإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية بالقاهرة

٧ شارع الطاهر عابدين تليفون ٢٣٩٢٥٥٢١ / ٠٢ - فاكس ٢٣٩٢٨٠١٣ / ٠٢



علاقة الدولار الأمريكي مع باقي العملات الحرّة الأخرى خلال شهر ابريل ٢٠٢٣

العملة التاريخ	جنيه استرليني	يورو أوروبي	دولار كندي	كرون دنماركي	كرون نرويجي	كرون سويدي	فرنك سويسري	ين ياباني
٢٠٢٣/٤/٣	٠,٨١	٠,٩٠	١,٣٠	٦,٧٠	٨,٨٥	٩,٤٣	٠,٩١	١٣٢,٩٤
٢٠٢٣/٤/١٠	٠,٨١	٠,٩٠	١,٣١	٦,٧٢	٨,٨٩	٩,٥٠	٠,٩١	١٣٢,٧٧
٢٠٢٣/٤/١٧	٠,٨١	٠,٩٠	١,٣١	٦,٧٤	٨,٩٥	٩,٥٣	٠,٩٠	١٣٤,٦٩
٢٠٢٣/٤/٢٤	٠,٨١	٠,٩١	١,٣٢	٦,٧٨	٩,٠٧	٩,٥٨	٠,٨٩	١٣٥,١٦
متوسط ابريل	٠,٨١	٠,٩٠	١,٣١	٦,٧٤	٨,٩٤	٩,٥١	٠,٩٠	١٣٣,٨٩
متوسط مارس	٠,٨٣	٠,٩٠	١,٣١	٦,٧٤	٨,٩٤	٩,٥١	٠,٩٣	١٣٤,٣٣

عند تتبع أسعار تعادل الدولار الأمريكي خلال شهر ابريل ٢٠٢٣ مع باقي العملات الحرّة الموضحة يلاحظ وجود ارتفاع في معظم اسعار العملات خلال الشهر وخاصة خلال الاسبوع الاخير وعند مقارنة متوسط سعر تعادل الدولار الأمريكي مع باقي العملات الحرّة الأخرى خلال شهر ابريل ٢٠٢٣ بشهر مارس ٢٠٢٢. يلاحظ ثبات في معظم اسعار العملات .

البنك الدولي يتوقع نموًا في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٢٣



الفرد في الاقتصادات المتقدمة في السنوات الأخيرة مع تباطؤ نمو الإنتاجية وتباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية وأضاف البنك الدولي أن معالجة فجوة الإصلاح الكبيرة لا سيما في مجال الخدمات يمكن أن تزيد من تأثير الثورة الرقمية وتعزز الإنتاجية في قطاعات من التجزئة والتمويل إلى التعليم والصحة.

وسيؤثر تصاعد التوترات بين الشركاء التجاريين الرئيسيين على التجارة والاستثمار والتدفقات التكنولوجية عبر المنطقة وتندر الشيوخة السريعة للاقتصادات الرئيسية في شرق وجنوب شرق آسيا بمجموعة جديدة من التحديات والمخاطر مع تداعياتها على النمو الاقتصادي والتوازنات المالية والصحة.

البالغ ٥,٨ ٪/٠ في عام ٢٠٢٢ حيث يؤثر التضخم والديون المرتفعة في بعض الدول على الاستهلاك.

وقالت نائبة رئيس البنك الدولي لشرق آسيا والمحيط الهادئ: "لقد مرت معظم الاقتصادات الكبرى في شرق آسيا والمحيط الهادئ بصعوبات الوباء لكن يتعين عليها الآن اجتياز مشهد عالمي متغير لاستعادة الزخم حيث لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتعزيز الابتكار والإنتاجية ووضع الأسس لانتعاش أكثر مراعاة للبيئة".

ومن بين الاقتصادات الأكبر في المنطقة التي من المتوقع أن تنمو بشكل متواضع في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢ بما في ذلك إندونيسيا والفلبين وفيتنام.

وقد شهدت معظم الدول في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ عقدين من النمو الأعلى والأكثر استقرارًا من الاقتصادات في المناطق الأخرى. وكانت النتيجة انخفاضًا مذهبًا في معدلات الفقر ومع ذلك فقد تعثر للحاق بمستويات دخل

قال البنك الدولي إنه من المتوقع أن يتسارع النمو في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ النامية إلى ٥,١ ٪/٠ في عام ٢٠٢٣ من ٣,٥ ٪/٠ في عام ٢٠٢٢ حيث تساعد إعادة فتح الصين الاقتصاد على الانتعاش إلى ٥,١ ٪/٠ من ٣ ٪/٠ العام الماضي.

وفي الوقت نفسه قد يتأخر الأداء الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة هذا العام رغم قوته بسبب تباطؤ النمو العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتشديد الأوضاع المالية استجابةً للتضخم المستمر وفقًا للتحديث الاقتصادي لشرق آسيا والمحيط الهادئ لشهر أبريل ٢٠٢٣ الصادر عن البنك الدولي ومن المتوقع أن يتراجع النمو في المنطقة خارج الصين إلى ٤,٩ ٪/٠ من الانتعاش القوي بعد كوفيد

واردات وصادرات الملابس في صربيا

تشهدنموًا خلال عام ٢٠٢٢

نمت واردات وصادرات صربيا بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٢ حيث زادت صادرات الملابس بمقدار ٦٩٦ مليون دولار وبلغت الواردات ٧٠٠,٦ مليون دولار. وكانت الجوارب هي أكبر منتجات الملابس المصدرة بينما سيطرت السراويل على سلة الاستيراد.



وقد أظهرت البيانات التجارية أن صربيا قادرة على التنافس مع الدول المصدرة للملابس. وفي عام ٢٠٢٢ شهدت كل من واردات وصادرات صربيا نموًا مذهلاً. ومن المثير للاهتمام أن تجارة الملابس الداخلية والخارجية كانت متساوية تقريبًا

نمت واردات صربيا من الملابس إلى ٧٠٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ من ٦٢٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢١. في عام ٢٠١٨ ، بلغت الشحنات الواردة ٤٥٦,٥ مليون دولار والتي زادت إلى ٤٨٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩ و ٤٩٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠.

وفي الوقت نفسه زادت صادرات الملابس في صربيا إلى ٦٩٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ من ٦١٥ مليون دولار في عام ٢٠٢١. وظلت الصادرات ثابتة تقريبًا خلال العامين الماضيين مما جعل صربيا دولة مستوردة صافية من دولة مصدرة. وسجلت الصادرات ٥٦٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ ، و ٦٣٧,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩ ، و ٦٧٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

وكانت الجوارب أكبر منتج للملابس تم تصديره بقيمة ٢٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ وشكلت ٣٣ ٪ من إجمالي صادرات الملابس الجاهزة لصربيا. كانت البنطلونات والسراويل القصيرة والملابس الداخلية والقمصان والقمصان والسترات والسترات من منتجات الملابس الرئيسية الأخرى التي صدرتها الدولة.

كما تم استيراد عناصر أخرى مثل القمصان والجوارب والفساتين والملابس الداخلية والسترات. وبشكل عام تشير البيانات التجارية إلى أن صربيا لديها القدرة والمهارات اللازمة لتطوير صناعة النسيج. في حين أنها تستورد الملابس حاليًا وفقًا لاحتياجاتها العادية إلا أنها قادرة على التنافس مع الدول المصدرة

صادرات كمبوديا من المنسوجات إلى إندونيسيا سجلت نموًا ثابتًا



زادت صادرات كمبوديا من النسيج إلى إندونيسيا في عام ٢٠٢٢ بينما انخفضت الواردات.

زادت التجارة العامة بين كمبوديا وإندونيسيا بنسبة ٤٣,٢ ٪/٠ لتصل إلى ٣٠٤ ملايين دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بتجارة المنسوجات تعد كمبوديا مصدرًا صافيًا لإندونيسيا حيث تقوم بتوريد الملابس والنسيج. نمت الصادرات باستمرار في السنوات السابقة. وفي عام ٢٠٢٢ صدرت كمبوديا أقمشة بقيمة ١١,٦ مليون دولار وملابس بقيمة ٢٠,٥ مليون دولار. ومع ذلك كان هناك اتجاه تنازلي في واردات النسيج من إندونيسيا في السنوات السابقة.

حيث أن كلا البلدين من كبار المصدرين للمنتجات النسيجية وهما من

المنافسين في قطاع المنسوجات. كما ان هناك مجال محدود للتجارة الثنائية في صناعة النسيج بين البلدين. ومع ذلك كانت واردات إندونيسيا من الملابس والنسيج قائمة على أساس الحاجة وبكميات محدودة.

وأظهرت صادرات كمبوديا من النسيج إلى إندونيسيا نموًا مثيرًا للإعجاب في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١١,٦ مليون دولار من ٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وتظهر بيانات التجارة زيادة ثابتة حيث نمت إلى ٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩ ، و ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ و ٧,٣ مليون دولار في عام ٢٠٢١. وتم تسجيل مليون دولار في الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٢٣ .

واستوردت كمبوديا أقمشة من إندونيسيا بقيمة ٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وشهدت التجارة الداخلية اتجاهًا هبوطيًا في السنوات السابقة. وسجلت الواردات ١١,٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وانخفضت إلى ٧,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١ و ٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. ولوحظ أنها بلغت ٠,٦ مليون دولار في أول شهرين من عام ٢٠٢٣.

كما زادت صادرات كمبوديا من الملابس إلى إندونيسيا باستمرار بعد الاضطرابات المرتبطة بـ COVID في عام ٢٠٢٠. وارتفعت الصادرات إلى ٢٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ من ١٦ مليون دولار في عام ٢٠٢١. وانتعشت مرة أخرى بعد انخفاض حاد خلال عام ٢٠٢٠ عندما تم تسجيل التجارة عند ١٤,٥ مليون دولار مقابل ٢٢,٣ مليون دولار في ٢٠١٩. وصدرت كمبوديا ملابس بقيمة ١٨,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وخلال الشهرين الأولين من العام الحالي صدرت كمبوديا ملابس بقيمة ٢,٤ مليون دولار. كما لوحظ استيراد كمبوديا من الملابس من إندونيسيا عند ١,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ .

كمبوديا والإمارات توقعان اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة



قامت كمبوديا والإمارات العربية المتحدة مؤخراً بوضع اللمسات الأخيرة على شروط اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة

(CEPA) ووقع بيان مشترك في دبي وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية ووزير التجارة الكمبودي. استغرقت المفاوضات أقل من ستة أشهر حتى تكتمل.

حيث ستساعد الاتفاقية على تعزيز وتنويع التجارة الثنائية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية بشكل كبير وتقليل الحواجز التجارية غير الجمركية وتعزيز التجارة في السلع والخدمات

والاستثمار.

وأفادت وسائل إعلام خليجية أن الإمارات ستستفيد من فرص التصدير الجديدة في الآلات والزيوت ومواد التشحيم والسيارات وقطع غيار السيارات فضلاً عن الفرص الاستثمارية في الخدمات اللوجستية والبنية التحتية ومشاريع السفر والسياحة والطاقة المتجددة

بينما سوف تستفيد كمبوديا من فرص جديدة لصادرتها الرئيسية بما في ذلك الملابس والأحذية والسلع الجلدية والحبوب والفواكه واللحوم والأغذية المصنعة.

وننتج عن العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وكمبوديا أن التجارة غير النفطية تجاوزت ٤٠١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ - بنمو قدره ٣١ ٪ / مقارنة برقم عام ٢٠٢١ وزيادة بنسبة ١٤٦ ٪ /

٠ في عام ما قبل فيروس كورونا لعام ٢٠١٩.

ووصف وزير الدولة الإماراتي التوقيع بأنه خطوة مهمة أخرى في أجندة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تم إطلاقها في سبتمبر ٢٠٢١.

تجدر الإشارة أن الإمارات العربية المتحدة وقعت اتفاقيات الشراكة مع الهند وإسرائيل وإندونيسيا وتركيا ، ومن المقرر أن تختتم المفاوضات مع العديد من الدول الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية.



ارتفاع صادرات المنسوجات والملابس التونسية في الربع الأول من عام ٢٠٢٣

نمت صادرات المنسوجات والملابس التونسية بنسبة ١٦,٧٨ ٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٢٦٢٦,٦ مليون دينار تونسي وذلك وفقًا لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة في البلاد. كما شهد القطاع نموًا بنسبة ١٤,٦١ ٪ باليورو مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٢ بإجمالي ٧٨٨,٣



مليون يورو مما يشير إلى معدل تغطية يقدر بنسبة ١٤٥ ٪.

وتجاوز نمو قطاع المنسوجات والملابس التونسية قيمة الصادرات التي تحققت خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ بنسبة ٢٢ ٪ (٢١٥١,١ مليون دينار تونسي) و ٢٦,٦ ٪ (٦٢٢,٥ مليون يورو) وفي (مارس) ٢٠٢٣ ارتفعت الصادرات بنسبة ١٦,٧ ٪ إلى ٩٢٦,٤ مليون دينار فيما بلغت الزيادة باليورو ١٤,٣٨ ٪ بقيمة ٢٧٨,٢ مليون يورو.

وأظهرت صادرات البنطلونات التي تمثل ٢٩ ٪ من إجمالي صادرات الملابس الجاهزة نموًا بنسبة ١٧ ٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بما يعادل ٦٤٦,٢ مليون دينار تونسي أو ١٩٣,٩ مليون يورو بزيادة قدرها ١٤,٨ ٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٣. نفس الفترة من عام ٢٠٢٢.

وتعد أسواق فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال وهولندا في دول الاتحاد الأوروبي هي الوجهات الرئيسية لصادرات الملابس الجاهزة التونسية. وقد بلغ إجمالي الصادرات إلى هذه المناطق ما يقرب من ٦٤٠,٤ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ١٩,٨٠ ٪ مقارنة بالعام السابق وهو ما يمثل ٨١ ٪ من إجمالي صادرات القطاع.

وفي غضون ذلك انخفضت قيمة واردات تونس من الملابس الجاهزة بنسبة ٥١ ٪ إلى ٥٨ مليون دينار وكمية بنسبة ٢٦,٢ ٪ لتصل إلى ٠,٨ ألف طن مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٢.



الاتحاد الأوروبي يقدم مقترحات جديدة بشأن نظام الأفضليات المعمم لحماية بنجلاديش



أعربت الهيئة التجارية الأوروبية عن قلقها إلى الاتحاد الأوروبي بشأن مادة محددة من مقترح التنظيم الجديد لنظام الأفضليات المعمم لما بعد عام ٢٠٢٣ والمتعلق بالضمانات التلقائية المطبقة على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة في بنجلاديش وأشار إلى أنه إذا لم يتم تغيير القواعد المقترحة فقد

تواجه بنجلاديش تعريفات الدولة الأكثر رعاية وتعليق مزايا الخدمة الصفرية لعناصر الملابس في سوق الاتحاد الأوروبي.

وأعربت الهيئة عن أملها في أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من التفكير في حل مستهدف وتقني للتخفيف من التأثير السلبي المحتمل على بنجلاديش بسبب اقتراح تنظيم نظام الأفضليات المعمم الجديد وقد طلبت إجراء مفاوضات بشأن اللائحة الجديدة لنظام الأفضليات المعمم وتخشى أن يتعرض مئات الآلاف من عمال الملابس في بنجلاديش لخطر فقدان وظائفهم. بالإضافة إلى ذلك يمكن للتدابير المقترحة أن تعرض التنمية المستدامة للقطاع للخطر.

واقترحت الهيئة فترة انتقالية للدول التي تنضم إلى نظام الأفضليات المعمم بالإضافة إلى التخرج من حالة أقل الدول نمواً قبل تفعيل الضمانات التلقائية لإعطاء مزيد من الوقت للدول المستفيدة.

كما أشارت إلى أن زيادة الحد الأدنى لبدء إجراءات الحماية التلقائية على منتجات الملابس من ٣٧ ٪ إلى المقترحة إلى المستوى الحالي البالغ ٤٧ ٪ سيكون له تأثير مثبط حسبما أفادت وسائل الإعلام في بنجلاديش.

مع المادة المقترحة إذا كانت حصة بنجلاديش من منتجات (من أقسام النظام المنسق الموحدة ٦١ و ٦٢ و ٦٣ التي تشمل على مواد التريكو والمنسوجات والمنسوجات المنزلية) كنسبة مئوية من جميع واردات الاتحاد الأوروبي التي يغطيها نظام الأفضليات المعمم يتجاوز الحد المقترح بنسبة ٣٧ ٪ وسيتم تفعيل تدابير الحماية التلقائية.

وتقدر حصة بنجلاديش المقابلة بحوالي ٥٠ ٪. وهذا يعني أن هناك خطراً كبيراً يتمثل في أن إجراءات الحماية التلقائية ستعلق ميزة بدون رسوم جمركية لمنتجات الملابس الجاهزة (المنسوجة ، المحبوكة ، المنسوجات المنزلية) قبل نهاية هذا العقد .

وقد أرسلت بعثة بنجلاديش في السويد مؤخرًا خطاب التجارة الأوروبية إلى وزارة التجارة في البلاد لرسم مسار العمل التالي.

وأشار الخطاب إلى أنه "في حالة توفر وجهات بديلة لجزء من الإنتاج بحلول ذلك الوقت فقد نشهد نزوحًا جماعيًا للعلامات التجارية العالمية التي لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي لبنجلاديش".



ارتفاع واردات فيتنام من القطن والملابس الأرجنتينية

من المتوقع ارتفاع فرص التعاون التجاري بين فيتنام والأرجنتين خلال الفترة المقبلة وخاصة في قطاع المنسوجات على الرغم من الانخفاض الطفيف في عام ٢٠٢٢ حيث شهدت واردات فيتنام من القطن الأرجنتيني زيادة كبيرة منذ عام ٢٠١٨ كما أظهرت صادرات الملابس الفيتنامية إلى الأرجنتين نموًا ملحوظ. وتعمل فيتنام والأرجنتين على تعزيز علاقاتهما التجارية الثنائية من خلال القنوات الدبلوماسية القائمة ، ففي قطاع المنسوجات شهدت واردات فيتنام من القطن زيادة حادة على الرغم من انخفاض طفيف في عام ٢٠٢٢. وسعت فيتنام أيضًا من وجودها في الأرجنتين من خلال زيادة شحنات الملابس وأظهرت صادرات الملابس الفيتنامية نموًا صحيًا خلال العام الماضي.

ومن المتوقع أن تخلق الزيارة الرسمية لرئيس الجمعية الوطنية الفيتنامية (NA) للأرجنتين المزيد من الفرص للتعاون التجاري الثنائي. حيث تعتبر الأرجنتين شريكًا تجاريًا مهمًا في منطقة أمريكا اللاتينية لفيتنام وتحتفل الدولتان بمرور ٥٠ عامًا على العلاقات الدبلوماسية القائمة رسميًا. ومن الجدير بالذكر أنه منذ تأسيس الشراكة الشاملة في عام ٢٠١٠ أحرزت العلاقات الثنائية تقدما ملحوظا لا سيما في الاقتصاد والتجارة.

وبلغت قيمة واردات القطن الفيتنامي ٢١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨ عندما استوردت البلاد ١٣,٣ مليون كيلوجرام من القطن. وقفزت الواردات إلى ثلاث مرات من حيث القيمة ووصلت إلى ٦٣,٧ مليون دولار ما يعادل ٤٣,٩ مليون كيلوجرام وذلك في عام ٢٠٢١.

ومع ذلك فقد انخفض إلى ٥١,٦ مليون دولار (٣١,٢ مليون كيلوغرام) في عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من انخفاض الواردات العام الماضي لا تزال قيمة وحجم التجارة أعلى بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠١٨. ولوحظت الواردات عند ٢٣,٨ مليون دولار (١٦,٩ مليون كيلوجرام) في عام ٢٠١٩. و ٢٤,٤ مليون دولار (٢٢,٧ مليون كيلوغرام) في عام ٢٠٢٠.

كما زادت صادرات الملابس الفيتنامية إلى الأرجنتين إلى ٢٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ من ١٧,٦ مليون دولار في عام ٢٠٢١ ومع استمرار الاتجاه التصاعدي الذي بدأ في عام ٢٠٢٠ كان هناك اتجاه هبوطي في السنوات السابقة. في عام ٢٠١٨ وسجلت الصادرات ٢٦ مليون دولار لكنها انخفضت إلى ٢٣,٦ مليون دولار في ٢٠١٩ و ١٧,٣ مليون دولار في ٢٠٢٠. ومع ذلك تحسنت التجارة في عام ٢٠٢١ إلى ١٧,٦ مليون دولار وزادت أكثر إلى ٢٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. واعتبارًا من يناير وفبراير ٢٠٢٣ تم تسجيل شحنات بقيمة ٧,٩ مليون دولار.

ارتفاع واردات الولايات المتحدة من الملابس من الفلبين

الفلبين ٧٥٢ مليون دولار
وتحتل الفلبين المرتبة ٢١ من
بين أكبر الأسواق التي
تستورد منها الولايات
المتحدة الملابس



٤٧٠,٧ مليون دولار
خلال عام ٢٠٢٠ ،
بانخفاض ٣٨,٤٨ ٪
بسبب الاضطرابات
المرتبطة بـ COVID.
وفي عام ٢٠١٩ سجلت
التجارة ٧٦٤ مليون دولار
وفي عام ٢٠١٨ بلغت
٧٩٣,٣ مليون دولار. هذا
يدل على أن التجارة كانت
تشهد بالفعل اتجاهًا هبوطيًا
قبل COVID-19.

قدمت الفلبين ٠,٧٥ ٪
فقط من إجمالي واردات
الملابس إلى الولايات
المتحدة في العام الماضي.
في عام ٢٠٢٢ ، استوردت
الولايات المتحدة ملابس
بقيمة ١٠٠,٢ مليار دولار
في حين بلغت وارداتها من

زادت واردات
الولايات المتحدة من
الملابس من الفلبين
إلى ٧٥٢ مليون
دولار في عام ٢٠٢٢
ارتفاعاً من ٦٠٦
مليون دولار في عام
٢٠٢١ و ٤٧٠,٧
مليون دولار في العام
السابق. ويمثل هذا
زيادة بنسبة ٦٠ ٪
خلال العامين
الماضيين. ففي عام
٢٠٢٢ قفزت واردات
الولايات المتحدة
بنسبة ٢٤,٢٩ ٪
عن شحنة العام
السابق

ومن المهم أن نلاحظ
أن واردات الملابس
الأمريكية من الفلبين
قد تراجعت إلى



تعمق التجارة بين الهند وروسيا وسط أزمة أوكرانيا

وكانت صادرات الملابس الهندية إلى روسيا ضئيلة مقارنة بإجمالي صادراتها حيث شكلت ٠,٤٦٪ فقط من إجمالي صادرات الهند في عام ٢٠٢٢ وبلغ إجمالي صادرات الملابس الهندية ١٤,٣ مليار دولار العام الماضي مع بقاء روسيا أقل بكثير من قائمة أكبر ١٠ أسواق لشحنات الملابس الهندية.

كما احتفظت إمدادات الملابس الهندية لروسيا بقيمة ضئيلة مقارنة بإجمالي واردات الملابس من روسيا والتي تراوحت بين ٦-٧ مليار دولار سنويًا في السنوات الأخيرة.



وصدرت الهند ملابس بقيمة ٦٦,٤ مليون دولار إلى روسيا في عام ٢٠٢١، لكن الحرب مع أوكرانيا عطلت التجارة والحياة الطبيعية مما أدى إلى انخفاض أكثر من ٥٦٪ في صادرات الملابس إلى ٢٩,٨ مليون دولار فقط في عام ٢٠٢٢

وقد بدأت الحرب الروسية الأوكرانية في النصف الثاني من فبراير ٢٠٢٢. وسجلت شحنات الملابس إلى روسيا ٥٧,٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، و ٧٥,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٩ و ٧٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

أصبحت روسيا أكبر مورد للنفط الخام للهند وسط الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة في أعقاب الأزمة الأوكرانية. وقد أدى ذلك إلى زيادة واردات الهند من روسيا لكن الصادرات لم ترتفع بشكل متناسب مما أدى إلى زيادة حادة في العجز التجاري للهند مع روسيا.

وفيما يتعلق بتجارة المنسوجات تعد الهند مورد ملابس لروسيا. ومع ذلك انخفضت صادرات الملابس الهندية إلى روسيا إلى النصف إلى ٢٩,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، وحصتها في إجمالي واردات الملابس من روسيا لا تكاد تذكر أقل من واحد في المائة.



اتفاقية التجارة التفضيلية تعزز تجارة النسيج

والغزل بين سريلانكا وبنغلاديش

تعمل اتفاقية التجارة التفضيلية بين سريلانكا وبنغلاديش على تعزيز التجارة الثنائية للنسيج والغزل حيث أن كلا البلدين من كبار مصدري الملابس ومنافسين في السوق العالمية كما أنها توفر فرصًا لزيادة التجارة بين البلدين. وتعد سريلانكا حاليًا مُصدراً للنسيج والغزل إلى بنغلاديش حيث يعتمد كلا البلدين بشكل كبير على صادرات الملابس للحصول على أرباح من النقد الأجنبي.

وفي الآونة الأخيرة طلبت سريلانكا أن تستأنف بنغلاديش المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة التفضيلية المقترحة بهدف زيادة التجارة الثنائية بين الدول الصديقة كما اقترحت المفوضية العليا في دكا عقد اجتماع افتراضي الأسبوع المقبل لمناقشة الوضع الحالي والمسار إلى الأمام.

بعد COVID-19 تضاعفت صادرات نسيج سريلانكا إلى بنغلاديش تقريباً في غضون عامين لتصل إلى ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً من ٢٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. وصدرت سريلانكا أقمشة بقيمة ٢٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠٢١ و ٢٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ ، و ٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١٩ و عام ٢٠١٨. لوحظ أن واردات النسيج من بنغلاديش بلغت ٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ ، و ٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١ و ٧,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ ، و ٦,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٩ ، و ٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨

وشهدت صادرات الغزول السريلانكية نمواً مثيراً للإعجاب في السنوات الأخيرة حيث وصلت الشحنات إلى ٥,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١ ارتفاعاً من ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨. ومع ذلك كان هناك بعض التقلب في هذه الأرقام على مر السنين. وانخفضت صادرات الغزل إلى ٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٩ ثم ارتفعت إلى ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. وبينما استمر الاتجاه الصعودي إلى ٥,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١ وانخفضت الصادرات إلى ٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢.

من ناحية أخرى كانت واردات الغزل السريلانكي من بنغلاديش منخفضة إلى حد كبير حيث بلغت ١,١٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ ، و ٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٢١ ، و ١,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ و ٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٩ ، و ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

ارتفاع الصادرات الإيطالية بنسبة ٠,٤ ٪



زادت صادرات إيطاليا بنسبة ٠,٤ ٪ في فبراير ٢٠٢٣ مقارنة بشهر يناير ٢٠٢٣ بينما انخفضت الواردات بنسبة ١,٤ ٪ وفقاً للمعهد الوطني الإيطالي للإحصاء وانخفضت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٠,٨ ٪ وحدث ارتفاع بنسبة ١,٧ ٪ في الصادرات إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه انخفضت الواردات لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة ١,٢ ٪ و ١,٦ ٪ على التوالي.

على مدى الأشهر الثلاثة الماضية زادت الصادرات الإيطالية المعدلة موسمياً بنسبة ١,١ ٪ في حين انخفضت الواردات بنسبة ٦,٥ ٪ مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة.

علاوة على ذلك في فبراير ٢٠٢٣ نمت كل من الصادرات والواردات بنسبة ١٠,٨ ٪ و ٣,١ ٪ على التوالي مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. وزادت التدفقات الصادرة بنسبة ٥,٥ ٪ لدول الاتحاد الأوروبي و ١٧,٢ ٪ لدول خارج الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى ارتفعت التدفقات الواردة بنسبة ١١,٤ ٪ بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ولكنها انخفضت بنسبة ٦,٥ ٪ بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وسجل الميزان التجاري لإيطاليا فائضاً قدره ٢١٠٨ مليون يورو في فبراير ٢٠٢٣. وكان هذا تحسناً كبيراً من العجز الذي بلغ ١٨٨٩ مليون يورو المسجل لدول الاتحاد الأوروبي وفائضاً قدره ٣٩٩٧ مليون يورو للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وباستثناء الطاقة بلغ فائض الميزان التجاري ٧٩١٩ مليون يورو.

علاوة على ذلك انخفضت أسعار الواردات بنسبة ١,٧ ٪ على أساس شهري في (فبراير) ٢٠٢٣ مع انخفاض بنسبة ٠,١ ٪ لمنطقة اليورو و ٣,٠ ٪ للمنطقة خارج اليورو على مدى الأشهر الثلاثة الماضية مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة وانخفضت أسعار الواردات بنسبة ٥,١ ٪ مع انخفاض بنسبة ٠,٣ ٪ لمنطقة اليورو و ٩,٠ ٪ لمنطقة خارج اليورو.

وارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي بنسبة ١,٣ ٪ في (فبراير) ٢٠٢٣. وكانت هناك زيادة بنسبة ٥,٦ ٪ في منطقة اليورو وانخفاض بنسبة ٢,٢ ٪ في منطقة خارج اليورو.

قانون أجوا يعزز نمو الوظائف في قطاع الملابس في إفريقيا



كان لبرنامج قانون أجوا تأثير كبير على الدول المستفيدة في أفريقيا جنوب الصحراء لا سيما في قطاع الملابس ، وفقاً لتقرير USITC من الواردات غير البترولية بموجب قانون أجوا تشكل واردات المنسوجات والملابس الحصة الأكبر ومع ذلك تعود فوائد قانون أجوا إلى مجموعة فرعية من الدول والقطاعات داخل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

حيث يمكن أن يكون تأثير برنامج قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA) على الدول المستفيدة داخل إفريقيا جنوب الصحراء (SSA) كبيراً اعتماداً على القطاع وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التجارة الدولية الأمريكية (USITC). حيث كان للبرنامج تأثير إيجابي على الحد من الفقر ونمو الوظائف في بعض الدول لا سيما في قطاع الملابس.

وتعود فوائد قانون أجوا إلى مجموعة فرعية من الدول والقطاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشكلت كل من جنوب إفريقيا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وإثيوبيا أكثر من ثلاثة أرباع واردات البترول غير الخام بموجب قانون أجوا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ وعادة ما يكون لدى الدول ذات معدلات الاستخدام المنخفضة عدد قليل من الصادرات إلى الولايات المتحدة بشكل عام أو أن سلعها الأساسية المتداولة ليست مؤهلة لتفضيلات قانون أجوا أو معفاة من الرسوم الجمركية بالفعل بموجب العلاقات التجارية العادية.

وقد استفاد قطاع الملابس في إفريقيا جنوب الصحراء إلى حد كبير من برنامج قانون أجوا. من الواردات غير البترولية وبموجب قانون أجوا تشكل واردات المنسوجات والملابس الحصة الأكبر. وقد سمح توفير الرسوم بنسبة تصل إلى ٣٠٪ وتوفير النسيج من بلد ثالث للعديد من الدول بتوسيع قدرتها التصنيعية.

وتعتبر المنتجات الزراعية مثل القطن قطاعات مهمة لعدد من اقتصادات دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. حيث توظف زراعة هذه المحاصيل ملايين المزارعين في جميع أنحاء المنطقة ويعد تصديرهم أمراً بالغ الأهمية للوصول إلى النقد الأجنبي. ومع ذلك فإن زراعة القطن توفر دخلاً منخفضاً وبالتالي لا توفر مساراً موثقاً به للحد من الفقر.

وأضاف التقرير أنه بينما أدى استيفاء متطلبات الأهلية لقانون أجوا إلى إحداث تأثير إيجابي على العمال والحد من الفقر فإن فقدان الأهلية للبرنامج بسبب الإخفاق في تلبية متطلبات البرنامج كان له تأثير سلبي على الاقتصادات المستفيدة والتكامل الإقليمي.

وقد تم طلب التحقيق والتقرير من قبل لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب الأمريكي في رسالة وردت في ١٩ يناير ٢٠٢٢.

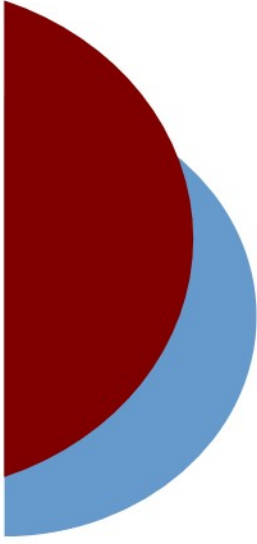
ارتفاع صادرات الملابس في ميانمار

زادت صادرات ميانمار من الملابس بشكل ملحوظ بنسبة ٥١,٦ ٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٦,٥ مليار دولار على الرغم من الاضطرابات السياسية والاحتجاجات. حيث حققت الصادرات تعافياً كاملاً من تأثير COVID-19 مما أثار دهشة الكثيرين في صناعة النسيج وكان أكبر سوق لميانمار في عام ٢٠٢٢ هو اليابان تليها ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة ودول أخرى. وبلغت صادرات ميانمار ٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وشهدت انخفاضاً حاداً إلى ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ ثم تحسنت إلى ٤,٢٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١ لكنها ظلت دون مستويات ما قبل الجائحة. في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ صدرت الدولة ملابس بقيمة ٧٢٥,٦ مليون دولار. وكانت اليابان أكبر سوق لميانمار في عام ٢٠٢٢ بحصة ١٦,٥ ٪ بقيمة ١,٠٧٦ مليار دولار من إجمالي الصادرات البالغة ٦,٥ مليار دولار. وشملت الأسواق الرئيسية الأخرى ألمانيا (١١,٢ ٪) إسبانيا (٩,٨ ٪) المملكة المتحدة (٨,٤ ٪) كوريا الجنوبية (٧,٢ ٪) بولندا (٦,٥ ٪) هولندا (٦ ٪) الولايات المتحدة (٥,٨ ٪) فرنسا (٣,٧ ٪) وإيطاليا (٣ ٪). وكانت أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ هي المناطق المهيمنة على صادرات الملابس في ميانمار.



وزراء مجموعة السبع ملتزمون بمعالجة فقدان

الطبيعة العالمي بحلول عام ٢٠٣٠



اتفق وزراء المناخ والبيئة في مجموعة السبعة على التنفيذ السريع والفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي بهدف وقف وعكس فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد التزموا بتعبئة التمويل من جميع المصادر لدعم الدول النامية في حماية الطبيعة مع تكريس قدر كبير من التمويل الدولي للمناخ للحلول القائمة على الطبيعة.

وقد اتفق وزراء المناخ والبيئة من مجموعة الدول السبع (G7) على اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة فقدان الطبيعة العالمية. وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في سابورو باليابان حيث اتفق الوزراء على بيان مشترك يلتزم بالتنفيذ السريع والفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF). وقد تم الاتفاق

على إطار العمل في مونتريال العام الماضي ويهدف إلى وقف وعكس فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠.

ولعبت المملكة المتحدة دورًا رئيسيًا في تطوير GBF ومثلها في الاجتماع وزيرة البيئة ووزيرة الدولة لأمن الطاقة وقالت حكومة المملكة المتحدة في بيان صحفي إن الدول المدعوة بما في ذلك الهند وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة.

كما أكد الوزراء على الحاجة إلى تعبئة التمويل من جميع المصادر لدعم الدول النامية في حماية الطبيعة. والتزموا بتكريس قدر كبير من التمويل الدولي للمناخ للحلول القائمة على الطبيعة التي تقدم فوائد للمناخ والطبيعة. ودعا الوزراء بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية إلى فعل الشيء نفسه مع حث الشركات أيضًا على تقليل الآثار السلبية على التنوع البيولوجي بشكل تدريجي وزيادة التأثيرات الإيجابية.

خلال الاجتماع دعت وزيرة البيئة زملائها الوزراء إلى الوفاء بالالتزامات الحالية لزيادة تمويل الطبيعة لسد فجوة تمويل الطبيعة وإلغاء أو إعادة استخدام

الإعانات الضارة بيئيًا بالإضافة إلى الالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعهد الوزراء أيضًا بمضاعفة جهودهم لإنهاء التلوث البلاستيكي بحلول عام ٢٠٤٠ ووقف خسارة الغابات بحلول عام ٢٠٣٠ وحماية التنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار وتقليل التلوث.

وقالت الوزيرة "التزمت مجموعة السبع بالتنفيذ السريع والفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي والذي يهدف إلى وقف وعكس فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠.

تضاعف صادرات الملابس التركية إلى الولايات المتحدة



بلغت صادرات تركيا إلى الولايات المتحدة ٣ مليارات دولار في الربع الأول من هذا العام حيث أظهرت صادرات الملابس اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا على مدى السنوات الخمس الماضية. وتضاعفت الشحنات الصادرة إلى ٧٩٨,٤ مليون دولار في عام

٢٠٢٢ ارتفاعًا من ٣٩٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

كما زادت صادرات النسيج من تركيا إلى الولايات المتحدة إلى ١٦٣,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ١٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١.

وبلغت صادرات تركيا إلى الولايات المتحدة ٣ مليارات دولار خلال الربع الأول من العام الحالي. وتُظهر بيانات التجارة أن صادرات الملابس التركية إلى الولايات المتحدة نجحت في الحفاظ على اتجاه تصاعدي خلال السنوات الخمس الماضية حتى أنها تتحدى تأثير COVID-19 في عام ٢٠٢٠. وتضاعفت الشحنات الصادرة إلى ٧٩٨,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ ارتفاعًا من ٣٩٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

واستمرت صادرات الملابس إلى الولايات المتحدة في النمو في السنوات السابقة حيث بلغت ٤٣٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٩ و ٥٤٨,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ و ٦٧٠,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢١ و ٧٩٨,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وسجلت الصادرات ١٢٦,٩ مليون دولار في أول شهرين من العام الحالي

وعلى أساس ربع سنوي بلغت الصادرات ١٩٩,٨ مليون دولار أمريكي في الربع الرابع ٢٠٢٢ و ٢١٠ مليون دولار أمريكي في الربع الثالث ٢٠٢٢ و ١٩٣,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الثاني ٢٠٢٢ و ١٩٤,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ و ٢٠٠,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام ٢٠٢١.

وارتفعت صادرات النسيج من تركيا إلى الولايات المتحدة إلى ١٦٣,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ ارتفاعًا من ١٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١. وانخفضت صادرات النسيج إلى ٩٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ من ١٠٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩ لكنها انتعشت في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ١٢٩ مليون دولار. وتم تسجيل التجارة بمبلغ ١١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

البرازيل ثاني أكبر مورد للقطن للصين بحصة ٢٩٪



قام الرئيس البرازيلي بزيارة الصين مؤخراً بهدف تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستكشاف فرص جديدة. وتعد البرازيل والصين شريكين تجاريين رئيسيين حيث تعتبر البرازيل ثاني أكبر مورد للقطن للصين بعد الولايات المتحدة بحصة بلغت ٥٨,٣٠ ٪ من إجمالي وارداتها من القطن.

وفي عام ٢٠٢٢ استوردت الصين قطناً بقيمة ٥,٢ مليار دولار وبلغت مساهمة البرازيل ١,٥ مليار دولار وهو ما يمثل ٢٩,٣ ٪ من إجمالي واردات القطن لذلك العام. وعلى

العكس من ذلك تعد الصين مصدراً مهماً لواردات الملابس في البرازيل.

وقد أظهرت واردات الصين من القطن من البرازيل زيادة ثابتة على مدى السنوات الست الماضية. ففي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة الواردات ١٢١,٥ مليون دولار فقط ومع ذلك فقد ارتفعت بشكل ملحوظ بنسبة ١٩٩,٢ ٪ لتصل إلى ٣٦٣,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨ تلتها زيادة أخرى بنسبة ١٥٦ ٪ لتصل إلى ٩٣١,١٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وفي عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ارتفعت الواردات إلى ١٠٤١ مليون دولار و ١٢١١ مليون دولار على التوالي.

ومن ناحية أخرى قدمت الصين ٥١,٦ ٪ من الملابس التي استوردتها البرازيل

والتي بلغت قيمتها ١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وفي نفس الفترة استوردت البرازيل ملابس بقيمة ٨٣٤,٢ مليون دولار من الصين ومع ذلك فإن استيراد الملابس البرازيلية من الصين قد انخفض في السنوات الأخيرة. حيث بلغ كان ١٠٣٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨ لكنه انخفض بنسبة ١١,٤٦ ٪ إلى ٩١٦ مليون دولار في عام ٢٠١٩ تلاه انخفاض إضافي بنسبة ٣٤ ٪ إلى ٦٠٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وانخفاض ٩,٢٨ ٪ إلى ٥٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١